الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2016

ندوة صحفية للسيد: أحمد لحليمي علمي

المندوب السامي للتخطيط

الدارالبيضاء: 27 يناير 2016

الوضعية الاقتصــادية الوطنية لسنة 2015

وآفاق تطورها سنة 2016

* ارتفاع النمو الاقتصادي ب %4,4 سنة 2015 وتوقع تراجعه إلى %1,3سنة 2016،
* زيادة ملحوظة للقيمة المضافة للقطاع الأولي ب 14,1% سنة 2015 وانخفاضها ب 10,2% سنة 2016،
* وتيرة نمو ضعيفة للأنشطة غير الفلاحية ستصل إلى 1,7% سنة 2015 و2,2% سنة 2016،
* ارتفاع طفيف لمعدل التضخم، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، لينتقل من %0,2 سنة 2014 إلى 1,5% سنة 2015 ثم إلى 1,9% سنة 2016،
* استقرار معدل الاستثمار الإجمالي خلال سنتي 2015 و2016 في مستوى لا يتجاوز 30%،
* نمو معتدل للطلب الداخلي ب 2,2% سنة 2015 و1,7% سنة 2016،
* تراجع ملحوظ للعجز الجاري للمبادلات الخارجية، منتقلا من 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى 2,3% سنة 2015 ثم إلى 2,5% سنة 2016،
* ارتفاع معدل الدين العمومي الإجمالي من 78,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى 80,4% سنة 2015 ثم إلى 82,5% سنة 2016، وانتقال معدل الدين للخزينة من 63,4% سنة 2014 إلى 64,2% سنة 2015 ثم إلى 65% سنة 2016.

تقدم الميزانية الاقتصادية التوقعية لسنة 2016، مراجعة لآفاق الميزانية الاقتصادية الاستشرافية لسنة 2016 الصادرة خلال شهر يونيو من سنة 2015. ويتعلق الأمر بتقديرات جديدة لنمو الاقتصاد الوطني لسنة 2015 وكذا بمراجعة التوقعات الاقتصادية لسنة 2016 وتأثيراتها على التوازنات الماكرو اقتصادية الداخلية والخارجية وعلى تمويل الاقتصاد.

وتعتمد هذه التوقعات الجديدة على المقتضيات المعتمدة في القانون المالي لسنة 2016 وعلى نتائج الحسابات الوطنية والبحوث والدراسات الفصلية التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط وكذا على المعطيات النقدية والمالية الصادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية وبنك المغرب.

كما ترتكز هذه الآفاق على سيناريو لإنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2015-2016 دون المتوسط، وعلى التطورات الجديدة للوضعية الاقتصادية الوطنية والدولية لسنة 2016.

1. **المحيــــط الدولــــــي:**

تبين التوقعات الاقتصادية الصادرة عن المنظمات الدولية[[1]](#footnote-2)، أن النمو الاقتصادي العالمي سيسجل تحسنا متواضعا خلال سنة 2016 ب %3,4 عوض%3,1 سنة 2015، في سياق استمرار انخفاض تدفقات رؤوس الأموال وتراجع المبادلات التجارية وأسعار المواد الأولية.

وبخصوص اقتصاديات الدول المتقدمة، فإنها ستواصل تسجيل معدلات نمو متواضعة ومتفاوتة، ستستقر عموما في حدود %2,1 سنة 2016 عوض %1,9 سنة 2015. وسيسجل النشاط الاقتصادي الأمريكي نموا بوتيرة 2,6% سنة 2016 عوض 2,5% سنة 2015، مستفيدا من قوة الطلب الداخلي، مدعما بالشروط المالية المرنة ومن انتعاش سوق الشغل. وستعرف اقتصاديات منطقة اليورو، تحسنا طفيفا في وتيرة نموها لتصل إلى %1,7 سنة 2016 عوض %1,5 سنة 2015، نتيجة استمرار تراجع قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي ومواصلة تدابير السياسة النقدية المرنة، التي ستساهم في تحسن الشروط المالية. وسيستفيد الاقتصاد الياباني من دعم السياسة المالية وتعزيز السياسة النقدية المرنة، لتصل وتيرة نموه إلى %1 سنة 2016 عوض 0,6% سنة 2015.

وبخصوص الدول الصاعدة والنامية، فإن اقتصادياتها ستتأثر خلال سنتي 2015 و2016 بانخفاض أسعار المواد الأساسية مصحوبا بتباطؤ الاقتصاد الصيني واستمرار ركود الاقتصاد الروسي والبرازيلي. غير أن الظرفية الاقتصادية في دول جنوب آسيا ستكون ملائمة، نتيجة النمو السريع للاقتصاد الهندي. وإجمالا، ستسجل اقتصاديات الدول الصاعدة نموا ب %4,3 سنة 2016 عوض 4% سنة 2015، حيث تبقى هذه الوتيرة دون المستويات المسجلة منذ الأزمة الاقتصادية لسنة 2008.

وعلى مستوى الأسواق العالمية للمواد الأولية، ستسجل أسعار النفط انخفاضا كبيرا ب %47,1 لتنتقل من 96,25دولار للبرميل سنة 2014 إلى 50,92 دولار للبرميل سنة 2015. ويعزى هذا الانخفاض إلى تراجع الطلب متأثرا بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي، وأساسا إلى الوفرة في العرض من المواد النفطية، الذي تعزز باستغلال الصخور النفطية بالولايات المتحدة الأمريكية وأهمية إنتاج منظمة الدول المصدرة للنفط وكذا استقرار إنتاج الدول الأخرى المصدرة للنفط. وفي هذا السياق، ستواصل أسعار النفط سلسلة تراجعاتها لتستقر في حوالي 41,9 دولار للبرميل سنة 2016.

كما ستواصل أسعار المواد غير الطاقية، التي عرفت منحا تنازليا منذ عدة سنوات، تراجعاتها لتسجل انخفاضا ب %9,5 سنة 2016 عوض 4% و%17,4 سنتي 2014 و2015 على التوالي.

في ظل هذه الظروف، سينتقل معدل التضخم على المستوى العالمي من %0,3 سنة 2015 إلى %1,1 سنة 2016 في اقتصاديات الدول المتقدمة، في حين سيستقر في حدود %5,6 في اقتصاديات الدول الصاعدة خلال نفس الفترة. وعلى مستوى أسواق سعر الصرف، ستواصل قيمة اليورو مقابل الدولار الأمريكي انخفاضها، لتستقر في حدود 0,93 سنة 2016 عوض 1,11 سنة 2015.

وهكذا، سيعرف حجم التجارة العالمية، انتعاشا في وتيرة نموه لتنتقل من %2,6 سنة 2015 إلى %3,4 سنة 2016.

وإجمالا، ستؤدي آفاق النمو الاقتصادي العالمي إلى تحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب ب %4,6 سنة 2016 عوض %5,1 سنة 2015.

1. **تقدير تطور الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015**
   1. **النمو الاقتصادي القطاعي**

سيستفيد الاقتصاد الوطني خلال سنة 2015، من النتائج الجيدة للموسم الفلاحي 2014-2015 ومن الانخفاض الكبير لأسعار المواد الأولية، خاصة أسعار النفط. غير أن انتعاش الأنشطة غير الفلاحية، ستتأثر بتراجع الطلب الداخلي مصحوبا بنمو معتدل للصادرات، نتيجة التباطؤ المستمر للاقتصاد الأوروبي.

وهكذا تبين أشغال تتبع الأنشطة القطاعية والبحوث الخاصة بالظرفية التي تقوم بها المندوبية السامية للتخطيط، أن بعض أنشطة القطاعات الثانوية والثالثية ستعرف تراجعا كبيرا، سيؤثر على الأنشطة غير الفلاحية التي قدرت وتيرة نموها ب 1,7% سنة 2015 فقط عوض 2% سنة 2014 و4,4% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2010-2013.

وسيسجل القطاع الثانوي تراجعا جديدا في وتيرة نموه، لتصل إلى 1,4% سنة 2015 عوض 1,7% سنة 2014، حيث سيفرز مساهمة ب 0,4 نقطة في الناتج الداخلي الإجمالي، وهي نفس المساهمة المسجلة خلال الفترة 2010-2014. ويعزى ذلك أساسا إلى انخفاض أنشطة المعادن وإلى انتعاش متواضع للصناعات التحويلية وأنشطة البناء والأشغال العمومية.

وستعرف الصناعات التحويلية انتعاشا طفيفا ب 1,5% عوض 1% سنة 2014، خاصة نتيجة التطور الملائم للصناعات الكيميائية وشبه الكيميائية والصناعات الغذائية، التي ستستفيد من الظروف الملائمة للموسم الفلاحي 2014-2015. غير أن هذا الانتعاش سيتأثر بضعف أنشطة صناعات النسيج والصناعات الثقيلة.

وبالموازاة مع ذلك، فإن أنشطة البناء والأشغال العمومية ستواصل منحاها التنازلي الذي عرفته منذ سنة 2009، حيث ستسجل وتيرة نمو متواضعة قدرت ب 1,3%، لتستقر مساهمته في نمو القطاع الثانوي في حدود 0,3 نقطة سنة 2015 عوض 0,8 نقطة خلال الفترة 2008-2013. ويعزى تباطؤ هذا القطاع أساسا إلى تراجع أنشطة البناء التي تأثرت بتراجع الاستثمار الخاص، نتيجة الصعوبات التمويلية التي أدت إلى انخفاض القروض الممنوحة للمنعشين العقاريين. غير أن التحسن المعتدل لأنشطة الأشغال العمومية سيمكن نسبيا من تقليص تأثيرات النتائج غير الجيدة لأنشطة البناء.

غير أن القيمة المضافة لقطاع المعادن ستعرف انخفاضا بحوالي 3,1% سنة 2015 عوض تحسن ب 4,2% سنة 2014. وتعزى هذه النتيجة أساسا إلى انخفاض إنتاج الفوسفاط الخام، ارتباطا بتراجع الطلب العالمي على الأسمدة وبالمنافسة القوية في الأسواق العالمية.

وبخصوص القطاع الثالثي، فإنه سيواصل منحناه التنازلي لتسجل قيمته المضافة نموا بوتيرة 1,9% عوض 2,2% سنة 2014. ويعزى هذا التباطؤ إلى النمو المعتدل للقيمة المضافة للخدمات غير التسويقية ب 2,1% وإلى تراجع وتيرة نمو أنشطة الخدمات التسويقية إلى 1,8% عوض 2,1% سنة 2014، خاصة نتيجة تراجع الخدمات المقدمة للمقاولات وأنشطة القطاع السياحي.

وهكذا، ستتأثر أنشطة القطاع السياحي بانعكاسات الأزمة الاقتصادية والاضطرابات الأمنية، حيث ستسجل قيمتها المضافة، للمرة الأولى، انخفاضا في حدود 1,9% عوض ارتفاع ب 5% كمتوسط سنوي خلال الفترة 2007-2014.

غير أن النتائج الاستثنائية التي سجلها القطاع الأولي خلال سنة 2015، ستمكن بشكل كبير من تغطية تراجع الأنشطة غير الفلاحية. وهكذا بلغ إنتاج الحبوب خلال الموسم الفلاحي 2014-2015 مستوى قياسيا يناهز 115 مليون قنطار، أي بزيادة قدرت ب 69% مقارنة بسنة 2014. كما ستسجل أنشطة الزراعات الأخرى وتربية الماشية نتائج جيدة، مستفيدة من الظروف المناخية الملائمة خلال هذا الموسم، وكذا تأثير عملية تفعيل مخطط المغرب الأخضر. وأخذا بعين الاعتبار لتحسن قطاع الصيد البحري سنة 2015، ستعرف القيمة المضافة لأنشطة القطاع الأولي ارتفاعا قدر ب %14,1 سنة 2015 عوض انخفاض ب %2,6 سنة 2014، ليساهم بذلك ب 1,6 نقطة في النمو الاقتصادي.

وفي ظل هذه الظروف، وبناء على زيادة الضرائب الصافية من الإعانات ب %14,5، سيعرف الناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا ب %4,4 سنة 2015 عوض %2,4 المسجلة سنة 2014.

وسيتطور هذا النمو الاقتصادي في سياق يتميز بانتعاش طفيف للتضخم الداخلي، حيث سيعرف المستوى العام للأسعار، المقاس بالسعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي، ارتفاعا بحوالي%1,5 عوض %0,2 المسجلة سنة 2014.

* 1. **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي**

سيعرف الطلب الداخلي، رغم تراجع ديناميته، مقارنة بسنوات الفترة 2000-2008، تحسنا طفيفا في وتيرة نموه، في حين سيسجل الطلب الخارجي من جديد مساهمة موجبة في النمو الاقتصادي، بعد تلك المسجلة سنة 2014.

وسيعرف حجم الاستهلاك النهائي الوطني، تراجعا في وتيرة نموه، لتصل إلى 2,4% عوض 2,9% سنة 2014، حيث سيساهم في النمو ب 1,9 نقطة عوض 2,3 نقطة سنة 2014 و3,8 نقطة كمتوسط سنوي خلال الفترة 2008-2013. ويعزى هذا التباطؤ إلى شبه استقرار في وتيرة نمو استهلاك الأسر وإلى انخفاض استهلاك الإدارات العمومية.

سيستفيد حجم استهلاك الأسر من تحسن مداخيل الأسر بالعالم القروي، ليسجل زيادة ب 3,3% سنة 2015، وهو نفس المعدل المسجل سنة 2014، حيث ستصل مساهمته في النمو الاقتصادي إلى 2 نقط. وبالمقابل، سيسجل استهلاك الإدارات العمومية، انخفاضا ب 0,5% سنة 2015 عوض ارتفاع ب 1,8% سنة 2014، خاصة نتيجة انخفاض النفقات العمومية، ارتباطا بتقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك وبتراجع نفقات التسيير. وهكذا سيسجل للمرة الأولى مساهمة سلبية في النمو الاقتصادي ب 0,1- عوض مساهمة موجبة ب 0,3 نقطة سنة 2014.

ومن جهته، سيسجل حجم الاستثمار الإجمالي زيادة ب 1,8% عوض انخفاض ب 3,3% سنة 2014، مستفيدا من تعزيز الاستثمارات الخارجية المباشرة ومن التحسن الطفيف للاستثمار العمومي الإجمالي سنة 2015. وهكذا، ستصل مساهمته في النمو إلى 0,6 نقطة عوض مساهمة سالبة ب 1,1 نقطة خلال السنة الماضية. وسيساهم التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت في النمو ب 0,4 نقطة، في حين سيفرز التغير في المخزون مساهمة في النمو ب 0,2 نقطة.

وإجمالا سيعرف الطلب الداخلي ارتفاعا ب 2,2% عوض 1% سنة 2014، لتصل مساهمته في النمو إلى 2,5 نقطة عوض 1,2 نقطة سنة 2014.

وبالموازاة مع ذلك، سيسجل الطلب الخارجي الصافي (رصيد المبادلات الخارجية) من جديد مساهمة موجبة في نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 2 نقط عوض 1,2 نقطة سنة 2014. ويعزى ذلك إلى زيادة الصادرات ب 3,1% سنة 2015 وانخفاض الواردات ب 2%.

* 1. **تمويل الاقتصاد**

سيعرف الادخار الداخلي تحسنا ليمثل 22% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 19,8% سنة 2014. ويعزى ذلك إلى زيادة الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية ب 3,2%، وهي وتيرة دون مستوى معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي ب 5,9%.

وأخذا بعين الاعتبار لصافي المداخيل الواردة من باقي العالم، والذي سيمثل 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي، سيصل معدل الادخار الوطني إلى 27,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 26,4% سنة 2014. وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أن هذه المداخيل تتكون، أساسا من تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج، في حين أن التحويلات العمومية الواردة من دول مجلس التعاون الخليجي، بلغت 3,7 مليار درهم فقط عوض 13 مليار درهم المتوقعة في القانون المالي لسنة 2015.

وبناء على معدل للاستثمار الإجمالي في حدود 29,8% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 32,2% سنة 2014، ستتقلص حاجيات تمويل الاقتصاد سنة 2015ّ، لتصل إلى 2,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,8% سنة 2014.

وستتميز المالية العمومية خلال سنة 2015، بتراجع عجز الميزانية، نتيجة انخفاض النفقات العادية مصحوبا بتحسن طفيف للمداخيل العادية، حيث ستستقر هذه الأخيرة في حدود 21% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 23,3% سنة 2014، خاصة نتيجة تراجع حصة المداخيل الجبائية من 20% من الناتج الداخلي الإجمالي كمتوسط سنوي للفترة 2005-2014 إلى 18,4% سنة 2015.

وستستقر حصة النفقات العادية في حدود 20,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 22,7% سنة 2014، خاصة نتيجة تقليص نفقات دعم أسعار الاستهلاك من 32,6 مليار درهم سنة 2014 إلى 14,9 مليار درهم سنة 2015. وبالمقابل، ستسجل نفقات الفوائد على الدين العمومي زيادة بحوالي 15% سنة 2015.

وبناء على نفقات الاستثمار للإدارة العمومية، التي ستمثل 5,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015، سيتقلص عجز الميزانية ليصل إلى 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 4,6% سنة 2014. كما سيتراجع عجز الرصيد الأولي (عجز رصيد الميزانية دون احتساب نفقات الفوائد على الدين العمومي)، الذي أصبح سالبا منذ سنة 2010، لينتقل من 2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2014 إلى 1,5 %سنة 2015.

وستتم تغطية هذه الحاجيات التمويلية للخزينة، عبر اللجوء إلى الاقتراض خاصة الداخلي. وفي هذا السياق، سيستقر حجم الدين الداخلي في حدود 489 مليار درهم، ليمثل 50% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 48,1% سنة 2014. وبالمقابل، سيتراجع حجم الدين الخارجي للخزينة إلى حوالي 140 مليار درهم سنة 2015، ليمثل بذلك 14,3% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 15,3% سنة 2014. وهكذا، سيرتفع معدل الدين الإجمالي للخزينة، ليصل إلى 64,2% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 63,4% سنة 2014. وإجمالا، سيصل معدل الدين العمومي الإجمالي (مع احتساب الدين المضمون) إلى 80,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 عوض 78,2% سنة 2014.

وسيفرز لجوء الخزينة إلى التمويل الداخلي ارتفاعا للقروض الصافية لمؤسسات الإيداع على الإدارة المركزية بحوالي 8% سنة 2015 عوض انخفاض ب 3,7% سنة 2014.

ومن جهتها، ستسجل الموجودات الخارجية الصافية، مدعمة بتحسن العجز الخارجي، زيادة بحوالي 23,4% سنة 2015 لتصل إلى حوالي 224,6 مليار درهم سنة 2015 عوض 181,9 مليار درهم سنة 2014، حيث ستتمكن بذلك من تغطية 6,8 أشهر من الواردات من السلع والخدمات عوض 6,4 أشهر سنة 2014.

وبالمقابل، لن تستفيد القروض على الاقتصاد من الزيادة الملحوظة في احتياطي العملة الصعبة ومن تقلص حاجيات السيولة في السوق النقدي، نتيجة تباطؤ الطلب الداخلي. وهكذا، ستواصل القروض البنكية سلسلة تراجعاتها، لتسجل ارتفاعا طفيفا بحوالي 2% سنة 2015 عوض 2,2% سنة 2014 و15% كمتوسط سنوي للفترة 2004-2011.

وفي ظل هذه الظروف، ستسجل الكتلة النقدية سنة 2015، زيادة قدرت ب 6,3% عوض 6,2% سنة 2014 و3,1% سنة 2013.

1. **آفاق الاقتصاد الوطني خلال سنة 2016**
   1. **النمو الاقتصادي**

تعتمد الآفاق الاقتصادية لسنة 2016، كما سبقت الإشارة لذلك، على المقتضيات المعتمدة في القانون المالي لسنة 2016، خاصة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار ونفقات التسيير ونفقات دعم أسعار الاستهلاك.

كما ترتكز هذه الآفاق على التطورات الجديدة للمحيط الدولي، الذي سيتميز، خاصة بمواصلة تراجع أسعار النفط والمواد الأولية وبتحسن الطلب العالمي الموجه نحو المغرب. كما تعتمد هذه التوقعات على تعزيز تطور تحويلات المغاربة المقيمين بالخارج والاستثمارات الأجنبية المباشرة، وعلى تحقيق سيناريو لإنتاج الحبوب أقل من المتوسط.

وفي هذا السياق، سيعرف القطاع الأولي، الذي تأثر بعجز في التساقطات المطرية بحوالي 61% إلى غاية شهر دجنبر 2015، تسجيل إنتاج من الحبوب لن يتجاوز 40 مليون قنطار. غير أن القيمة المضافة للقطاع الفلاحي ستستفيد من مساهمة مختلف الزراعات السقوية والآثار الإيجابية للموسم الفلاحي السابق.

وبناء على فرضية تعزيز أنشطة الصيد البحري لنتائجها، ستعرف القيمة المضافة للقطاع الأولي بالحجم انخفاضا ب 10,2%، حيث ستتراجع حصتها في الناتج الداخلي الإجمالي من 12,7% من سنة 2015 إلى 11,4% سنة 2016.

ومن جهتها، ستسجل الأنشطة غير الفلاحية تحسنا طفيفا لتصل إلى 2,2% عوض 1,7% سنة 2015. وفي هذا الإطار، سيعرف القطاع الثانوي تحسنا في وتيرة نموه، لتنتقل من 1,4% سنة 2015 إلى 2,1% سنة 2016، نتيجة التعديل التلقائي لأنشطة القطاع المعدني والانتعاش التدريجي لأنشطة قطاع البناء والأشغال العمومية والصناعات التحويلية. ومن جهته سيسجل القطاع الثالثي زيادة ب 2,2% عوض 1,9% سنة 2015.

وهكذا، فإن النتائج المتواضعة للأنشطة غير الفلاحية، لن تتمكن من تغطية الانخفاض الكبير لأنشطة القطاع الأولي. وهكذا، سيسجل الناتج الداخلي الإجمالي تراجعا ملحوظا في وتيرة نموه لتصل إلى 1,3% مقارنة ب 4,4% سنة 2015. وأخذا بعين الاعتبار لتطور السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي بحوالي 1,9%، فإن وتيرة نمو الناتج الداخلي الإجمالي بالأسعار الجارية ستصل إلى 3,3%.  وفي هذا الإطار، سينتقل معدل البطالة على المستوى الوطني من 9,6% سنة 2015 إلى 10,2% سنة 2016.

* 1. **مكونات الناتج الداخلي الإجمالي**

سيواصل الطلب الداخلي، رغم تباطؤه، دعمه للنمو الاقتصادي خلال سنة 2016. وبالمقابل، سيفرز الطلب الخارجي الصافي مساهمة سالبة في النمو، بعدما المساهمات الموجبة المسجلة خلال سنتي 2014 و2015.

وهكذا، سيسجل حجم الطلب الداخلي ارتفاعا ب 1,7% عوض 2,2% سنة 2015، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 2,4 نقطة. وفي هذا الإطار، سيعرف حجم استهلاك الأسر، ارتفاعا ب 2,9%، لتنتقل مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي من 2 نقط سنة 2015 إلى 1,7 نقطة سنة 2016. ومن جهته، سيعرف استهلاك الإدارات العمومية ارتفاعا ب 1% سنة 2016، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 0,2 نقطة. وإجمالا، سيسجل الاستهلاك النهائي الوطني ارتفاعا ب 2,5% سنة 2016، لتستقر مساهمته في نمو الناتج الداخلي الإجمالي في حدود 1,9 نقط.

ومن جهته، سيعرف التكوين الإجمالي لرأس المال الثابت ارتفاعا ب 0,5%، مستفيدا من تعزيز الاستثمار العمومي، حيث ستستقر مساهمته في النمو في حدود 0,1 نقطة عوض 0,4 نقط سنة 2015. وستصل مساهمة التغير في المخزون في نمو الناتج الداخلي الإجمالي إلى 0,3 نقطة عوض 0,2 نقط سنة 2015. وهكذا، ستستقر مساهمة الاستثمار الإجمالي في النمو الاقتصادي في حدود 0,4 نقطة.

وعلى مستوى المبادلات الخارجية، سيعرف حجم الصادرات من السلع والخدمات، تباطؤا في وتيرة نموها، لتنتقل من 6,3% و3,1% خلال سنتي 2014 و2015 على التوالي إلى 2,7% سنة 2016. وبالمقابل، ستسجل الواردات، رغم تراجع الطلب الداخلي، ارتفاعا ب 4,6% عوض انخفاض ب 2% سنة 2015.

وفي هذا السياق، سيسجل الطلب الخارجي الصافي مساهمة سالبة في النمو في حدود نقطة واحدة سنة 2016، بعد مساهمات موجبة بلغت 1,2 نقط و2 نقط سنتي 2014 و2015 على التوالي.

* 1. **تمويل الاقتصاد**

سيسجل الادخار الداخلي انخفاضا، ليستقر في حدود 21,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 22% سنة 2015. وسيعرف الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية ارتفاعا بوتيرة أسرع من معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي الاسمي، أي على التوالي ب 4,1% و3,3%.

وأخذا بعين الاعتبار لحصة المداخيل الصافية الواردة من باقي العالم التي ستمثل 5,8% من الناتج الداخلي الإجمالي، سينخفض معدل الادخار الوطني من 27,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2015 إلى 27,2% سنة 2016. وبناء على استقرار معدل الاستثمار الإجمالي في حدود 29,6% من الناتج الداخلي الإجمالي، ستصل حاجيات تمويل الاقتصاد الوطني إلى 2,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 2,3% سنة 2015 و5,8% سنة 2014.

وعلى مستوى المالية العمومية، سيستقر عجز الميزانية في حدود 4,4% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016. وستمثل النفقات الجارية حوالي 20,4% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 20,2% سنة 2015، رغم استمرار تراجع نفقات دعم أسعار الاستهلاك. وستصل حصة نفقات التجهيز   
إلى حوالي 5,2% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 5,5% سنة 2015. ومن جهتها، ستستقر المداخيل الجارية في حدود 21,3% من الناتج الداخلي الإجمالي.

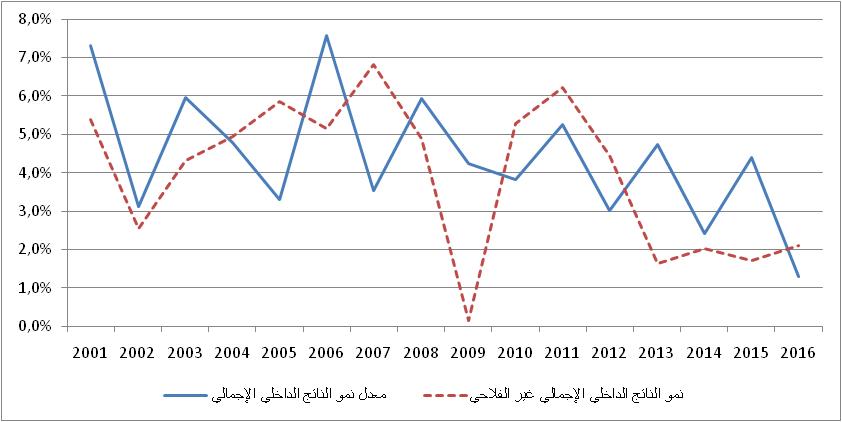
وستتم تغطية هذا العجز عبر اللجوء إلى الاقتراض الخارجي والداخلي، حيث سيصل معدل الدين الإجمالي للخزينة إلى 65% من الناتج الداخلي الإجمالي. وفي هذا الإطار، سيستقر معدل الدين العمومي الإجمالي في حدود 82,5% من الناتج الداخلي الإجمالي سنة 2016 عوض 80,4% سنة 2015 و64,5% كمتوسط سنوي للفترة 2005-2014.

وأخذا بعين الاعتبار لتوقعات النمو الاقتصادي لسنة 2016 والارتفاع المعتدل للأسعار، ستسجل الكتلة النقدية زيادة بحوالي 3,2%. وبناء على فرضية استقرار مخزون الاحتياطي من العملة الصعبة في مستواه المسجل سنة 2015، ستواصل القروض البنكية ديناميتها المتواضعة، لتسجل زيادة بحوالي 3,5% سنة 2016 عوض 2,7% سنة 2015، نتيجة التراجع المرتقب للنشاط الاقتصادي خلال سنة 2016.

وختاما

يتبين من خلال تحليل وضعية الاقتصاد الوطني لسنة 2015 وآفاق تطوره سنة 2016، تباطؤا ملحوظا للنشاط الاقتصادي غير الفلاحي في سياق يتميز بمعدل ضعيف للتضخم. ويتضح كذلك استعادة تدريجية للتوازنات الماكر واقتصادية، خاصة توازن المالية الخارجية، مصحوبة بمنحى تصاعدي لمعدل المديونية.

مبيان1: تطور نمو الناتج الداخلي الإجمالي والناتج الداخلي غير الفلاحي

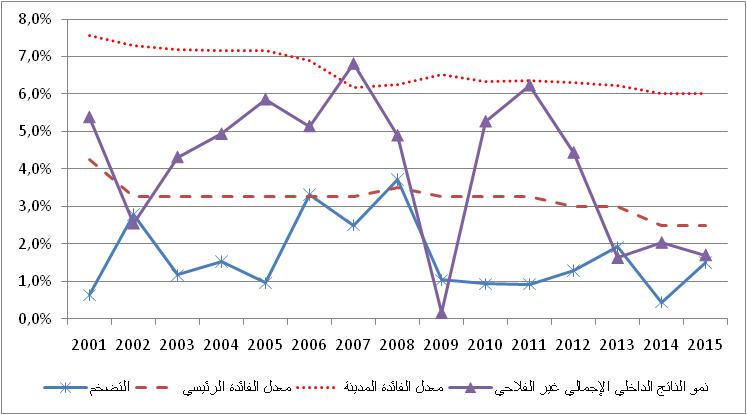


المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

عرفت الأنشطة غير الفلاحية تراجعا في وتيرة نموها، لتنتقل من 4,7% سنويا خلال الفترة 2000 - 2012 إلى 1,9% خلال الفترة 2013-2016. وهكذا ومنذ بداية سنوات 2000 لم يسجل النمو الاقتصادي معدلا أدنى من 2%، حتى خلال المواسم الفلاحية غير الملائمة. وفي هذه الفترة، تمكن نمو الأنشطة غير الفلاحية من تغطية تراجعات القيمة المضافة للقطاع الأولي، خلافا لسنة 2016، التي ستسجل تراجعا في القيمة المضافة للأنشطة غير الفلاحية، حيث سيستقر معدل النمو الاقتصادي في حدود 1,3% .

إن الطلب الداخلي باعتباره المصدر الرئيسي للنهوض بالأنشطة غير الفلاحية، لا يكاد اليوم يحافظ على منحى نموه التصاعدي، حيث يعرف تباطؤا ملحوظا، رغم مواصلة التحكم في الأسعار الداخلية في مستويات منخفضة ووفرة السيولة الناتجة عن تحسن كبير للعائدات من العملة الصعبة وانخفاض تكلفة إعادة تمويل البنوك التجارية من طرف البنك المركزي.

مبيان2: النمو، التضخم ومعدل الفائدة



المصدر: المندوبية السامية للتخطيط

وعرف الاستثمار، الذي يعتبر مصدرا لزيادة الطلب وإمكانيات العرض، للمرة الأولى، تراجعا منذ سنة 2006، حيث لم يتجاوز عتبة 30% من الناتج الداخلي الإجمالي. ويأتي هذا التراجع في الوقت الذي يحتاج فيه المغرب إلى تراكمات إضافية من الرأسمال المادي لتحسين إنتاجية اقتصاده. وتوضح الدراسة التي قامت بها المندوبية السامية للتخطيط حول مردودية الرأسمال المادي بالمغرب حاجة البلاد إلى مجهودات إضافية للاستثمار، خاصة في القطاعات الإنتاجية كالفلاحة والصناعة.

وهكذا فمن الضروري النهوض بالقطاع الخاص، ليحظى بحصة أكبر في الاستثمار الوطني بالإضافة إلى الحفاظ على مستوى الاستثمارات العمومية، و التي ينبغي إعادة توزيعها على المستوى القطاعي وتدبير أكثر فعالية وصرامة لبرامجها التي من شأنها خلق الآثار الجانبية الايجابية للسياسة المالية . ويبدو اليوم أنه إذا كان تكثيف الاستثمارات العمومية ضروريا لامتصاص الخصاص في البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه لن يكون لوحده محددا للنهوض بدينامية المبادرة الخاصة.

ومن جهته، سيعرف الطلب الخارجي الصافي، الذي سجل مساهمات موجبة في النمو سنتي 2014 و2015، والذي تمكن جزئيا من تغطية تباطؤ الطلب الداخلي، مساهمات سالبة سنة 2016. إن تحسن صادرات منتجات المهن الصناعية الجديدة، لم تحقق التأثير المطلوب على مجمل النشاط الصناعي، وبالتالي على صادرات المنتجات الأخرى. وبناء على ارتفاع الواردات خلال سنة 2016، سيتفاقم من جديد العجز البنيوي للميزان التجاري .

إن استعادة التوازنات الماكرو اقتصادية والتحكم في مستوى التضخم، مصحوبا بعائدات مهمة من العملة الصعبة، لا تعزى إلى سياق جديد تكون فيه السياسات المالية والنقدية جزءا من سياسة توافقية تستهدف النمو وإنتاجية المقاولات

تطور الناتج الداخلي الإجمالي

بالحجم حسب أسعار السنة الماضية (بالنسبة المئوية)

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * القيمة المضافة للقطاع الأولي................ | 18,5 | -2,6 | 14,1 | -10,2 |
| * القيمة المضافة للقطاع غير الفلاحي......... | 1,6 | 2,0 | 1,7 | 2,2 |
| * القطاع الثانوي....................... | 0,6 | 1,7 | 1,4 | 2,1 |
| * القطاع الثالثي........................ | 2,1 | 2,2 | 1,9 | 2,2 |
| مجموع القيم المضافة........................  صافي الحقوق والرسوم....................... | 3,9  14,7 | 1,4  13,4 | 3,3  14,5 | 0,4  9,0 |
| الناتج الداخلي الإجمالي غير الفلاحي.......... | 2,8 | 3,2 | 3,2 | 3,0 |
| الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم............ | 4,7 | 2,4 | 4,4 | 1,3 |
| تغير السعر الضمني للناتج الداخلي الإجمالي... | 1,5 | 0,2 | 1,5 | 1,9 |
|  |  |  |  |  |

(\*): تقديرات سنة 2015

:(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

توازن الموارد والاستعمالات بالحجم

التغير بالنسبة المئوية

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * الناتج الداخلي الإجمالي الحقيقي…….....……..... | 4,7 | 2,4 | 4,4 | 1,3 |
| * الاستهلاك النهائي الوطني…………..….......... | 3,8 | 2,9 | 2,4 | 2,5 |
| * الأسر المقيمة…………........................ | 3,7 | 3,2 | 3,3 | 2,9 |
| * الإدارات العمومية………........................ | 4,2 | 1,8 | 0-,5 | 1,0 |
| * التكوين الإجمالي لرأسمال الثابت....................... | -1,5 | - 0,4 | 1,4 | 0,5 |
| * صادرات السلع والخدمات............................. | 0,9 | 6,3 | 3,1 | 2,7 |
| * واردات السلع والخدمات............................... | 0,9 | 1,8 | -2,0 | 4,6 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2015

- :(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

المعدلات بالنسبة لمؤشرات ماكرو اقتصادية أخرى

النسبة المئوية من الناتج الداخلي الإجمالي

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| البنود | 2013 | 2014 | 2015\* | 2016\*\* |
| * الإدخار الداخلي.................…………..... | 20,3 | 19,8 | 22,0 | 21,4 |
| * الإدخار الوطني……...........….....…...... | 27,0 | 26,4 | 27,5 | 27,2 |
| * الإستثمار الإجمالي…..............……..….... | 34,7 | 32,2 | 29,8 | 29,6 |
| * رصيد التمويل.....…............……..…...... * عجز الميزانية..................................... * معدل الدين العمومي الإجمالي .................... * معدل الدين للخزينة............................... * الموجودات الخارجية بعدد أشهر الواردات......... | -7,7  -5,1  73,1  61,5  4,3 | -5,8  -4,6  78,2  63,4  5,3 | -2,3  -4,4  80,4  64,2  6,8 | -2,5  -4,4  82,5  65,0  6,5 |

التغيرات بالنسبة المئوية لأسعار السنة الماضية- (\*): تقديرات سنة 2015

- :(\*\*) توقعات المندوبية السامية للتخطيط لسنة 2016

1. حسب الآفاق الاقتصادية لصندوق النقد الدولي الصادرة خلال شهر يناير 2016. [↑](#footnote-ref-2)